فإن كان العامل فيها مشتقا جاز تقديم الحال وتوسيطه وتأخيره لأن العامل إذا تقدم
في نفسه تصرف في معمول فلان الفرع فإنه يتعدى على المعنى نحو زيد راكبا وهذا
راكبا الحمار زيد فتنصب راكبا على الحال والعامل فيه هذا دام معنى الإشارة أما معاني
معنى التنبيه ولو قلت راكبا هذا زيد لم يجز تقديم الحال على عامل لا تصرف فإن قلت
هلا راكبا زيد جاز أن يكون العامل فيها معنى التنبيه وإن كان العامل مما لا تصرف
له من معنى فإنه لم يجز إذا كان فعلا أو اسما وكذا المنقول زيد في الدار فإن قلت
فلم جاز الجر ومعنى الاستقرار ولا يجوز تقديم عليه لما ذكرناه أنه واسطة
إنما تكون فيما كان مما يتعدى التصرف ويتعدى الفعل وإنما يكون تقدم الحال
واللام التي تقع مقدمة الصدر كقولهم إذا خلوا الأول فالأول **مسألة** نحو الفرع أصل
أفضل منه فإنما وقع عليها لأجل لأنه وإن كان نكرة فقد وقع النعت وإن جاز النعت
كان نائبا نعتا ونكرة حالا فيقول هذا وجاز فإن تقدم النعت كان حالا ونكرة نعتا
لأن النعت لا يتقدم على المنعوت فيقول هذا قائما وجاء الذي كان قائما **لمسألة موحشة**
كقلل يلوم ثلاثة **مسألة** أخرى هذا زيد أكبر منه وكيف فتنصب إن تسمى على
الحال لأن فيهما معنى الفعل وهو التسوية والمطوبة فكأنك قلت هذا أشبه
منه وكيف أنت وهو الحال أكبر منه وتلك الحال ولو قلت هذا أشبه أكبر منه
عنا لم يجز لأن الضرب والعنب جنسان لا يتفرق أحدهما إلا بالإضافة وكذلك إذا قلت
زيد منه ذا أنفع وعمرو معانا بنو هاشم لأنا نشترط بالتبع **قال أبي يعقل** هذا مذهب
الجمهور فيما إذا فضل شيء حال على نفسه أو غيره وهل الأخرى وإنه يعقل جاليس
أحدهما متقدمة والأخرى متأخرة **وذهب** السيرافي إلى أنها منصوبان بكان
المحذوفة تقديره زيد إذا كان منه ذا أنفع وعمرو إذا كان معانا ثم قال ولا يجوز هذا
دير الحابر على جعل الأناضر هي عنه والرجل الشاعر والرجل وتقول زيد منه ذا أنفع
من عمرو معانا مستجاز حتى يعني **وأما** تتبع كلام المؤلف فقال رحمه الله **ص** أحوال
هو اسم المنصوب المفهم لها أنهم والتفسير **ش** ما ذكر رحمه هو حد للحال
لأنه إذا قيل لك جاء زيد لم تعلم الحالة التي جاء عليها فيقال راكبا وماشيا فجاء
بينت تلك الحالة المبينة وقوله جاء زيد راكبا وركب الفرس مسرجا وتقيت
عبد الله راكبا وما أشبه ذلك ولا يكون الحال إلا نكرة ولا يكون إلا بعد تمام

الكلام

الكلام ولا يكون صاحبها إلا معرفة لم يذكر رحمه الله الأحوال الثلاثة وقد تقدم لنا فيها
شيء كثير وما معنى لا علة فيها إلا أنه يبقى عندنا أصاحبها إذا كان نكرة ما لم تكن
نحو تكون نحاة وتتبعه في إعرابه وهذا يقول النحاة الصفات بعد المعارف أحوال وبعد
النكرة نعوت **ص باب التمييز ش** الكلام في التمييز في مواضع الأول أربعة
ما هو التمييز النفقة الثاني ما هو الكلام الثالث كم الرابع ما
أسلمه إنما مر ما أحكامه بالنسبة إلى التقديم والتأخير السادس في تتبع كلام المؤلف
له **أما** التمييز النفقة فهو التفسير والتبيين نحو شبرك الشيء إذا فسرته وبينته
وأما في الكلام يعني النحاة بعبارة كثيرة فلم من قال التمييز كل اسم انتصب
تفسيرا لما بيانا تقدم نحو قولك انتصب زيد كما يقال تمييزا لأنه اسم منصوب
مبينا لما بيانا تقدم **ومنهم** من قال اسم نكرة منصوب يتقدم من غالبا ويكشف عن جنس
المقادير وما هو عليها وهذا أحسن إذا كان التمييز بين ما لا يلتبس بينه وبين
الحال لأنه معنى لما التمييز وله ذكر الحال مستحسنة معنى في قوله ويكشف عن جنس
المقادير وما هو عليها بالتبيين في أقسام التمييز **وأما** لا يتبين به فيقول
في حده بيان ما التمييز والتوابع **وأما** أقسامه فهو على قسمين مقدار وما حمل على
المقدار والمقدار ينقسم إلى أربعة أقسام معدود وموزون ومكيل
ومساحة فالمعدود عشرون وبعض عشرين والموزون عنه رطل رطلا والمكيل عنه
مد أو كعلما والمساحة عنه شبر أرضا ومنه قوله تعالى ما في السماء موضع راحة
سحابا وتفسير هذه المقادير إنما نصب بما وقع به نوع التمييز أو نية التنوين
فأما التمييز فيقول عشرين عشرين وفضلا ما جاء النون أقلام وبين العشرين منعته
أن تضيف على الإضافة وأما التنوين فيقول عندي ثلاثة أرطال زيت منعه التنوين من
الإضافة وأما نية التنوين فهو التنوين المقدر نحو عندي ثلاثة عشرين رطلا قال
قال ع وهذا رأي أحد عشر كوكبا وقال أربعة منهم اثنتي عشرة نقيبا فهذا كله منصوب
على التمييز والمانع له من الإضافة التنوين المقدر وأما قوله وأما قوله عز وجل وقد
قد صنعتم التي عشرة أسباطا أمما فإن فيه بدلا من وما قول وليس بتمييز لأن
تمييز المفرد لا يكون إلا جامدا **وأما** ما حمل على المقدر فهو التمييز الواقع بعد الفعل
التفضيل وكذلك إذا كان بلا علة المعنى وجب نصبه وإن لم يكن كذلك وجب جره بالا

Copyright © King Saud University